الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

من 16 إلى 28 فيفري 2025

العدد 35

28 فيفري 2025:
توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس نواب الشعب ومركز الدراسات القانونية والقضائية

يندرج إبرام مذكرة التفاهم هذه إلى تعزيز التعاون بين إدارة مجلس نواب الشعب ومركز الدراسات القانونية والقضائية وإعداد إطار شراكة استراتيجية ومتعددة الأبعاد، تهدف إلى تطوير القدرات وتبادل الخبرات ودعم انفتاح مجلس نواب الشعب على المحيط الخارجي.

مواعيد منتظرة

مارس 2025

الإثنين	الثلاثاء	الإربعاء	الخميس	الجمعة	السبت	الأحد
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30
31	1	2	3	4	5	6

4 و 11 مارس 2025: جلستان عامتان لتوجيه أسئلة شفاهيّة الى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

5 مارس 2025: جلسة عامة لتوجيه أسئلة شفاهيّة إلى وزير البيئة

12 مارس 2025: جلسة عامة لتوجيه أسئلة شفاهيّة إلى وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

مجلس نواب الشعب يصادق على مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم

صادق مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامّة المنعقدة يوم 27 فيفري 2025 على مشروع قانون أساسي عدد 088/ 2024 يتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم بـ109 نعم، 04 احتفاظ و 02 رفض، وذلك برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وبحضور وزير الداخلية والوفد المرافق له.

ألقى رئيس المجلس في بداية الجلسة كلمة أكد خلالها ما يلي:

- **مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم يضع اللبنة الأبرز للبناء المؤسساتي الذي كرّسه الدستور ولاستكمال خارطة الطريق لمسار الإصلاح وإنقاذ الدولة الذي انطلق منذ 25 جويلية 2021.**
- **هذه المنظومة الجديدة تنبع من فكر جديد يولي جميع المناطق بالبلاد العناية اللازمة لاسيما الجهات التي تعرضت للإقصاء والتهميش على مدى عقود.**
- **الغاية الفضلى لهذا البناء الجديد تتمثّل في بلوغ أفضل درجات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل ووضع حد لاختلال التوازن بين الجهات.**
- **ضرورة تكاتف الجهود من أجل إنجاح هذا المسار وضمان أفضل الظروف لذلك من خلال تكريس مبادئ التكامل والتعاون والتناغم بين وظائف الدولة ومؤسساتها الرسمية وتأكيد الحرص المشترك على وحدة الدولة وعلى متانة وصلابة هذا البناء.**

أهداف مشروع القانون

يهدف مشروع القانون إلى ضبط صلاحيات المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وذلك في إطار تطبيق مقتضيات الدستور المتعلقة بالجماعات المحلية.

ويتمثل الهدف الأساسي من عمل المجالس المذكورة في تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وذلك بدمج مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وتمكينها من إعداد التصورات والمقترحات والتداول بشأنها على أن ينطلق ذلك من المجلس المحلي ويمر إلى المجلس الجهوي ثم إلى مجلس الإقليم ويقع التأليف بين مختلف التصورات والمقترحات لينتهي المسار بعرضها على المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي يقرر ما يراه بشأنها من خلال المصادقة على المخطط التنموي.

مسار دراسة مشروع القانون والمصادقة عليه

01 — 31 ديسمبر 2024:
تاريخ ورود المشروع على المجلس

02 — 2 جانفي 2025:
تاريخ إحالة المشروع على لجنة التشريع العام ولجنة النظام الدّاخلي والقوانين الانتخابيّة والقوانين البرلمانيّة والوظيفة الانتخابيّة

الجلسات المشتركة للجنتين المتعهدتين وجداول أعمالها وتاريخ انعقادها:

03 — 31 جانفي 2025:
الاستماع إلى السيد وزير الداخلية.

04 — 03 فيفري 2025:
الاستماع الى السيدة وزيرة املالية.

05 — 04 فيفري 2025:
الاستماع إلى السيد وزير االقتصاد والتخطيط.

06 — 06 فيفري 2025:
النقاش العام بحضور ممثلي وزارة الداخلية ومناقشة فصول مشروع القانون الأساسي المعروض.

07 — 12 فيفري 2025
يوم دراسي برلماني حول مشروع القانون ألساسي عدد 2024/88.

08 — 12 فيفري 2025
مواصلة النظر في مشروع القانون ألساسي والتصويت عليه برمته في صيغته المعدلة.

09 — 17فيفري 2025
اجتماع مكتب اللجنتين لعرض التقرير المشترك على المصادقة.

10 — 27 فيفري 2025
المصادقة على مشروع القانون في الجلسة العامة

مجلس نواب الشعب في أرقام

02 من أعضاء الحكومة تمّ الاستماع إليهما على مستوى اللّجان

90 سؤالا كتابيا أحاله مكتب المجلس إلى أعضاء الحكومة المعنيين

38 سؤالا شفاهيا من المزمع طرحه على أعضاء من الحكومة خلال جلسات عامة مبرمجة

توزيع الأسئلة الشفاهيّة المزمع توجيهها الى أعضاء الحكومة

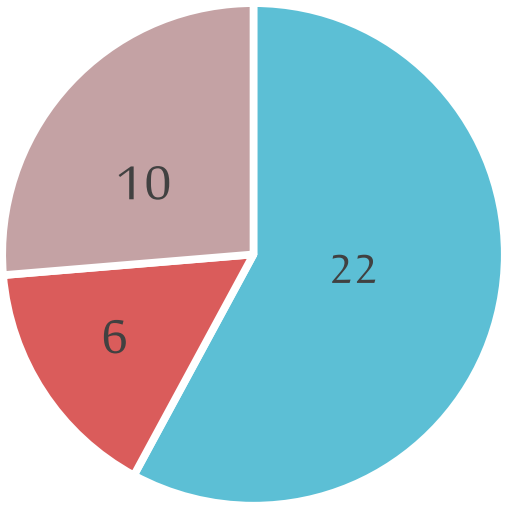

- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
- وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
- وزارة البيئة

نشاط اللّجان

مقترح القانون المتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك دون رصيد

عقدت **لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية** اجتماعات مشتركة بخصوص مقترح القانون المتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك دون رصيد.

20 فيفري 2025: الاستماع إلى ممثلي كل من النواب أصحاب المبادرة والهيئة الوطنية للمحامين ونقابة القضاة التونسيين.

- **ممثلو جهة المبادرة**

بيّنوا أن العفو يهدف إلى إعادة إدماج المنتفعين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مع ضمان الحقوق المالية للدائنين من خلال الإبقاء على حقوقهم في القيام بالدعوى المدنية لاستخلاص المبالغ المضمنة بالشيك.

- **عميد الهيئة الوطنية للمحامين**

أكّد على الموقف المبدئي للهيئة الوطنية للمحامين في نزع التجريم في ما يتعلق بجرائم إصدار شيك دون رصيد.واعتبر في هذا السياق أن العفو العام في جريمة إصدار شيك دون رصيد تعدّ خطوة إيجابية لتسوية عدد من الوضعيات.

- **ممثلو نقابة القضاة التونسيين**

دعوا إلى تعميم العفو العام على جميع مصدري الشيكات مهما كان مبلغها وعلى جميع من تعلقت بهم قضايا ذات صلة بجريمة إصدار شيك دون رصيد على غرار من قاموا بخلاص أصل مبلغ الشيك وتخلفوا عن خلاص الخطايا، أو الاكتفاء بمقتضيات القانون عدد 41 لسنة 2024 المتعلق ببعض أحكام المجلة التجارية.

21 فيفري 2025: استماع إلى ممثلي وزارة العدل

أشار ممثلو الوزارة إلى أن مقترح القانون لا يحقّق الموازنة بين حقوق الطرفين حيث لم يوفر الضمانات الكافية التي من شأنها تمكين الدائن المستفيد من استيفاء دينه على غرار ما تم التنصيص عليه ضمن المرسوم عدد 10 لسنة 2022 المتعلق بالعفو العام المتعلق بجريمة إصدار شيك دون رصيد.

25 فيفري 2025

تمّ استعراض مختلف الآراء الصادرة عن الجهات التي تمّ الاستماع اليها، وتبيّن للجنتين اختلاف جوهري في المواقف سواء بين الأطراف التي تمّ الاستماع إليها، أو بين النواب. وتبعا لذلك ارتأت اللجنتان مواصلة النظر وتعميق النقاش بتوسيع دائرة الاستماعات لأطراف أخرى ذات العلاقة بمقترح القانون المعروض.

مقترح قانون تنقيح القانون المتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج

استمعت **لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة** يوم 19 فيفري 2025 الى **ممثلين عن جهة المبادرة**، الذين تطرّقوا إلى الجوانب اللوجستية والتقنية لمقترح القانون. وأكّدوا أن المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج سيكون الهيكل المعبر عن الجالية التونسية، وأداة وصل وتنسيق بينها وبين جميع الأطراف المتداخلة في ملف التونسيين بالخارج كما أنه سيوفر لهم اطارا جامعا يخلق منهم قوة تأثير وازنة في دول الإقامة.

وقررت اللجنة مواصلة جلسات الاستماع في شأن مقترح القانون الى عدد من الهياكل والجهات المعنية.

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية قرض للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي

استمعت **لجنتا المالية والميزانية والتخطيط الاستراتيجي يوم 20 فيفري 2025 إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي التونسي**.

- طالب **أعضاء مكتبي اللجنتين** بالقيام بدراسات جدوى حول قروض سابقة تمّت الموافقة عليها تتعلق بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإبراز مدى مساهمة هذه القروض في انتعاش المؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة في ظل غياب تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وعدم منح خطوط التمويل لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي يعتبر البنك المتخصص في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- ذكّر **ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي** بالإطار العام لخط التمويل موضوع مشروع القانون. وتعرّضوا إلى الصعوبات التي يعاني منها نسيج المؤسسات الصغرى والمتوسطة. كما استعرضوا شروط خط التمويل موضوع مشروع القانون، وأكدوا أنها ميسرة وتفاضلية وأضافوا أن هذا الخط سيمنح للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المصنفة 2 حسب قواعد التصرف الحذر.

جلسة استماع حول مجلة الصرف

استمعت **لجنة المالية والميزانية** يوم 19 فيفري 2025 إلى **ممثلين عن المجلس البنكي والمالي وإلى خبير أستاذ جامعي حول مجلة الصرف سارية المفعول**. وقد خصصت هذه الجلسة لتقييم قانون الصرف الحالي بما فيه من إيجابيات وسلبيات ومساهمته في تسهيل التجارة الخارجية.

جلسة استماع حول إشكاليات قطاع الصيد البحري

استمعت **لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري** يوم 28 فيفري 2025 إلى **ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري** حول الإشكاليات التي يعاني منها قطاع الصيد البحري. وقدم **المدير العام للصيد البحري وتربية الأسماك** عرضا عن واقع قطاع الصيد البحري في تونس تضمن أهمّ الأرقام والمعطيات والإشكاليات والحلول المقترحة. كما تم تقديم عرض حول توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في قطاع الصيد البحري من خلال مشروع الحماية الاجتماعية في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

مقترح قانون تنقيح القانون المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة

استمعت **لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة** يوم 28 فيفري 2025 إلى **ممثلين عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وعن وزارة الاقتصاد والتخطيط** حول مقترح قانون عدد 59 لسنة 2024 يتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وتطرق ممثلوا الوزارتين إلى الإستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي في أفق سنة 2035. كما شددوا على ضرورة بناء رؤية تشاركية بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لتحسين وتجويد هذا المقترح قصد بلوغ الأهداف المرجوة منه.

مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية

أنهت **لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية** يوم 26 فيفري 2025 النظر في مقترح القانون بعد التصويت عليه برمته بإجماع الأعضاء الحاضرين، اثر الانتهاء من مناقشة الفصول. وأكّد أعضاء اللجنة في الختام، أنّ مقترح القانون يعدّ بمثابة قانون إطاري يكفل حقوق الفنان ويحدد واجباته.

وكانت اللّجنة قد اجتمعت يوم 17 فيفري بخصوص مقترح القانون حيث قدّم ممثّل جهة المبادرة ملاحظاته حول ما جاء في الاستماعات.

استماع لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة إلى وزير الشؤون الاجتماعية

استمعت اللّجنة يوم 21 فيفري 2025 إلى **وزير الشؤون الاجتماعية بخصوص برامج الوزارة واستراتيجية** عملها للفترة القادمة.

وقدم الوزير استراتيجية الوزارة الهادفة إلى تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية بتقديم خدمات شاملة ومتكاملة وتقريبها للمواطنين. بيّن انه من أهم الخدمات التي ستعمل الوزارة على إعطائها الأولوية في الإنجاز هي:

- **ضرورة ضمان مقومات العمل اللائق،**
- **التغطية الصحية والاجتماعية الشاملة للجميع،**
- **النهوض بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الهشة.**

وبين أن الوزارة شرعت في إعداد مشروع مراجعة لمجلة الشغل تجسيما لقرارات رئيس الجمهورية في هذا المجال.

استماع لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي إلى وزير التربية

تناولت جلسة الاستماع يوم 21 فيفري 2025 المشاغل التّالية:

- الأمر عدد 21 لسنة 2025 المتعلق بإدماج المعلمين والأساتذة النواب بالمؤسّسات التربويّة التابعة للوزارة،
- مواضيع تهم أعوان التأطير والمرشدين التطبيقيين للتربية،
- العنف بالوسط المدرسي،
- البنية التحتية للمؤسسات التربوية.

وأكد وزير التربية ما يلي:

- **20 ألف معلم وأستاذ نائب معنيون بالادماج بمقتضى الأمر عدد 21 ، وذلك سيكون على دفعتين.**
- **ستتولى الوزارة تسوية وضعياتهم المالية خلال الأسابيع القادمة.**
- **سيتم في القريب العاجل إدماج أعوان التأطير والمخابر بمؤسسات وزارة التربية.**
- **تواصل الوزارة العمل على تعميم مدرسة الفرصة الثانية وتوفير فضاءات لمراكز تكوين مهني جديدة بالمعتمديات.**
- **الوزارة تعكف على إعداد مقترح لعقد ندوة وطنية يشارك فيها أعضاء المجلسين التشريعيين والخبراء من مراكز البحوث و كذلك ثلة من الجامعيين للتباحث حول الأسباب الحقيقية للسلوكيات المحفوفة بالمخاطر التي تهدد الناشئة.**

هذا وتولت المكلفة بتسيير الإدارة العامة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي تقديم عرض حول العنف بالوسط المدرسي، كما قدم المدير العام للبناءات والتجهيز عرضا عن مشاريع الوزارة.

الديبلوماسيّة البرلمانيّة

• رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل سفير الاتحاد الأوروبي بتونس يوم 21 فيفري 2025

أبرز الجانبان الجهود المتواصلة لدفع هذا التعاون في كنف الاحترام المتبادل وعبر مختلف الآليات خدمة للمصالح المشتركة للطرفين وإسهامها في تقوية الراوبط التي تجمعهما.

وتم التطرّق إلى ضرورة العمل المشترك من أجل مزيد تطوير التعاون بين مجلس نواب الشعب والبرلمان الأوروبي، عبر تكثيف فرص اللقاء وتبادل التجارب والخبرات البرلمانية.

• مشاركة السيد أنور المرزوقي، نيابة عن السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، في أشغال المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات العربية بالقاهرة يوم 22 فيفري 2025

وألقى السيد أنور المرزوقي كلمة رئيس مجلس نواب الشعب إلى هذا المؤتمر، التي أكّد خلالها خاصّة ما يلي:

- رفض تونس القاطع لدعوات تهجير سكّان قطاع غزة وللمحاولات الصهيونية اليائسة لتصفية القضية الفلسطينية،
- تأكيد موقف تونس المبدئي والثابت الداعم لقضية الشعب الفلسطيني العادلة ونضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه التاريخية المسلوبة،
- دعوة كافة البرلمانات العربية والبرلمانات الشقيقة والصديقة والمجالس والإتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية لمواصلة ممارسة كل أشكال الضغط ومساندة القضية الفلسطينية.

• مشاركة النائب بدر الدين القمودي في أشغال الدورة السابعة والثلاثين الاستثنائية للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي بالقاهرة يوم 23 فيفري 2025

• المشاركة في أشغال الدورة العادية للبرلمان العربي بالقاهرة من 24 إلى 26 فيفري 2025

الأكاديميّة البرلمانيّة

ندوة حول "الإستثمار في تونس: الرهانات والتحديات"

نظّم مجلس نواب الشعب، يوم الأربعاء 26 فيفري 2025 ، ندوة حول "الإستثمار في تونس: الرهانات والتحديات"، أشرف عليها السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور السيدة سوسن مبروك نائب رئيس المجلس، والسيد معز بن زغدان رئيس الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وعدد من إطارات الاتحاد، والسيد هشام اللومي نائب رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وعدد من إطارات الاتحاد، إلى جانب عدد من إطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي التونسي وعدد هام من النواب والضيوف.

وقد تمّ التطرّق الى سياسة الدولة في مجال الإستثمار، ودور البنك المركزي التونسي في دفع الإستثمار، ورؤية القطاع الخاص حول الإستثمار في تونس، إلى جانب موضوع الإستثمار في القطاع الفلاحي كأداة لدفع التنمية.

وطرح النواب خلال النقاش عديد الإشكاليات المتعلّقة بملف الاستثمار، كما أكّدوا الحاجة لمراجعة عديد النصوص التشريعيّة في أقرب الآجال.

يوم دراسي برلماني حول "تقنيات صياغة النص التشريعي من أجل جودة تشريعية"

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 19 فيفري 2025 يوما دراسيا برلمانيا تحت عنوان : "تقنيات صياغة النص التشريعي من أجل جودة تشريعية"، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس، و الاستاذ محمد حمودة دكتور دولة في القانون الخاص، وأستاذ جامعي مبرز بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، والاستاذ منير الفرشيشي، القاضي، ومدير عام مركز الدراسات القانونية والقضائية، الى جانب عدد هام من النواب والضيوف.

وقد تضمّن هذا اليوم الدّراسيّ مداخلتين حول فن صياغة النص التشريعي، وطرق صياغة النص التشريعي.

وأكد النواب خلال النّقاش أهميّة تدعيم قدراتهم في مجال الصياغة القانونيّة داعين إلى التفكير في تنظيم ورشات تطبيقيّة وورشات تفكير. وطرح عدد من النواب مجموعة من الأسئلة التقنيّة المتّصلة بموضوع هذا اليوم الدّراسي.